العدد 2371 | الإثنين 25 آذار 2019
www.aljoumhouria.com | @aljoumhouria
الجمهورية

لجم العجز أصبح مسألة وجود

البروفسور
جاسم عجاقة

أكثر من 30 مليار دولار أميركي هو مجموع العجز التراكمي بين العامين 2012 و2018. هذا الرقم الهائل كان ليُعطي حجم إقتصاد بقيمة 100 مليار دولار لو تمّ استثماره في الإقتصاد اللبناني. فيما الواقع يُظهر مدى أهمية لجم العجز وضرورة القيام بإصلاحات لتنفيذ مشاريع مؤتمر "سيدر".

تنصّ النظرية الإقتصادية على أنّ حجم العجز في موازنة العام الحالي يتأثر بشكل مباشر بحجم العجز في العام السابق. وبالتالي، نظراً إلى أنّ حجم العجز في العام 2018 يفوق الـ 6.3 مليارات دولار أميركي، من المُتوقّع أن يتخطّى عجز موازنة العام 2019 الـ 8.9 مليارات دولار أميركي في غياب أيّة إجراءات تصحيحية. هذا الأمر، في حال حصوله، سيُشكّل ضربة كبيرة للمالية العامّة والإقتصاد. من هذا المُنطلق هناك إستحالة عملية للإستمرار على هذا النهج!

المذكرة الإدارية التي أصدرها وزير المال علي حسن خليل بتاريخ 22 آذار 2019، والتي يطلب فيها من جميع مراقبي عقد النفقات وقف الحجز كليًا لمختلف أنواع الإنفاق بإستثناء الرواتب والأجور وتعويض النقل الموقت، تذهب بالإتجاه الصحيح من ناحية تجميد الإنفاق العام باستثناء الأجور، بانتظار ما ستؤول إليه موازنة العام 2019. ولكنّها لا تُشكّل حلاً لأزمة الإنفاق العام.

التحدّي الأكبر للحكومة الوصول إلى عجز يساوي عجز موازنة العام 2018

ويبقى السؤال عن إمكانية تطبيق هذه المذكرة بشكل شامل من دون أي استثناءات؟ نصّت المادة 61 من قانون المحاسبة العمومية تاريخ 1963/12/30 على أنّ «كل معاملة تؤول إلى عقد نفقة يجب أن تقترن، قبل توقيعها، بتأشير مراقب عقد النفقات». لكن هذه المادّة أعطت إستثناء للحالات المُستعجلة الطارئة ضمن إطار ضيّق وليس شاملاً. وبالتالي يُمكن إعتبار أنّ أي عملية صرف (من دون تأشير مراقب عقد النفقات) تتخطّى الإطار الضيّق هي عملية غير قانونية.

هذا الإجراء إذا ما طُبّق بشكل كامل على كل وزارات ومؤسسات الدوّلة الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية، سيسمح بتوفير 400 مليون دولار أميركي شهرياً، أي ما يوازي مليار دولار أميركي حتى إقرار موازنة العام 2019 في شهر أيار المُقبل. لكن في الوقت نفسه سيُقلّل هذا الإجراء من فعالية الإدارة العامة التي تفتقد أصلًا إلى الفعالية نظرًا إلى تفشّي الحماية السياسية لموظفي القطاع العام، والذي ينتج منه غياب المحاسبة وبالتالي هدر وفساد أدّى إلى بلوغ عجز الموازنة هذا المستوى التاريخي.

بلغ عجز الموازنة السنوي التراكمي منذ العام 2012 وحتى 2018 أكثر من 30 مليار دولار أميركي، رقم يتخطّى ثلاث مرّات تقريباً حجم القروض الممنوحة في مؤتمر «سيدر».

ولكن أين صُرفت هذه الأموال وماذا لو تمّ إستثمارها في الماكينة الإقتصادية؟

إنفاق هذه الأموال ذهب إلى كل بنود الموازنة، ولكن بنسب مختلفة، منها ما هو هدر ومنها ما هو فساد ومنها ما هو نتاج الهدر والفساد مثل خدمة الدين العام. ولو كانت الإدارة العامّة فعّالة لما كنا وصلنا إلى هذا الحدّ من العجز، نظرًا إلى أنّ قانون المحاسبة العمومية وعلى الرغم من قدَمه (1963)، يبقى قانوناً فعّالاً وتطبيقه يُحافظ على المال العام.

لكن، الجواب على هذا السؤال يبقى رهن السلطة القضائية التي من مهامها الإجابة عن كل الأسئلة.

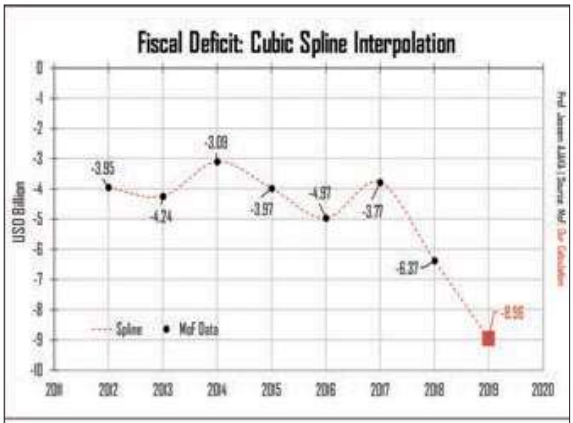

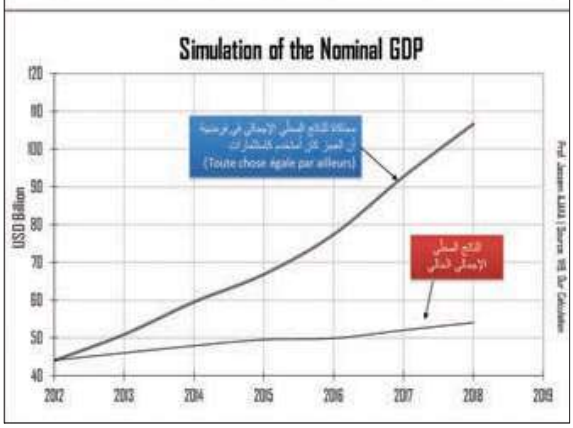

العجز المالي

وبفرضية أنّ هذا العجز تمّ استخدامه كإستثمارات في الماكينة الاقتصادية، كم كان سيكون حجم الإقتصاد اللبناني؟

لقد قمنا بمحاكاة لما كان سيكون عليه الناتج المحلّي الإسمي في العام 2018 إذا ما استثمرنا في الإقتصاد العجز المُسجّل كل عام في حسابات الدوّلة من العام 2012 وحتى العام 2017 أي ما يوازي 23.87 مليار دولار أميركي. واعتبرنا أنّ كل المُتغيّرات الإقتصادية والمالية الأخرى بقيت على حالها باستثناء البعض منها كالتضخّم. وتوصّلنا إلى أنّ حجم الإقتصاد اللبناني في نهاية العام 2018 كان ليكون أكثر من 100 مليار دولار أميركي! نعم أكثر من 100 مليار دأ وهذا بفرضية أن لا إستثمارات أخرى من

بلغ عجز الموازنة السنوي التراكمي منذ العام 2012 وحتى 2018 أكثر من 30 مليار دولار أميركي

القطاع الخاص أو إستثمارات أجنبية مباشرة. بالطبع هذا الأمر مُحزن ويطرح أهمية الإدارة الإقتصادية الحكيمة في لبنان، ويؤكّد في الوقت نفسه المقولة الإقتصادية أن لا نمو إقتصادياً من دون إستثمارات.

إستثمارات مؤتمر «سيدر» تنتظر الإصلاحات الجدّية في موازنة الدوّلة للعام 2019. لكن وضع الموازنة ما زال يواجه صعوبات كثيرة، على رأسها ملف الكهرباء، وبالتالي لن يكون هناك إقرار لأية موازنة من دون الإتفاق على حل لكل المشكلات والملفات الأخرى. وهنا الخوف من أن تعمد القوى السياسية إلى ربط كل الملفات ببعضها البعض (سياسية، إدارية، إقتصادية ومالية) وهذا يعني أن هناك مخاوف من إنقضاء قسم كبير من العام 2019 قبل إقرار موازنته، أي أنّ الإجراءات التي ستُتّخذ فيها ستكون ضعيفة للجم العجز. وقد يقول البعض إنّ المهم هو الوصول إلى موازنة إصلاحية جذية بغض النظر عن توقيت إقرارها. إلّا أنّ ما يجب قوله في هذه الحالة، انّ لبنان لا يملك ترف الوقت، لأنّ عدّاد العجز وبالتالي الدين العام يدور. من هنا نرى أهمية القرار الذي اتخذه وزير المال بإيقاف الإنفاق علّه (بنظرنا) يؤدّي إلى ضغط على الطبقة السياسية لإقرار الموازنة بسرعة أكبر.

باعتقادنا، التحدّي الأكبر للحكومة هو الوصول إلى موازنة تحوي عجزاً مساوياً بالحدّ الأعلى لعجز موازنة العام 2018، فهذا الأمر بحدّ ذاته هو مُعجزة إذا ما تمّ الوصول إليه. ويبقى السؤال، كيف يُمكن للحكومة تحقيق هذا الأمر؟

النموذج الهولندي يُعطي فكرة واضحة عن الإجراءات التي يُمكن للحكومة إتباعها. ومن هذه الإجراءات، أن تعمد الحكومة إلى خفض كل بنود الموازنة (دون إستثناء) بنسبة معيّنة (1 إلى 2%) مقارنة بالموازنة المُحقّقة في العام 2018. والإجراء الآخر ينصّ على مُعالجة البنود بشكل مُنفصل، أي أخذ القرار بخفض بند الكهرباء بنسبة معينة، وبند الإنفاق التشغيلي بنسبة معينة وهكذا دواليك. في الوقت نفسه تعمد الحكومة إلى مكافحة الهدر والفساد. إذ منها ما يُعطي نتيجة فورية (مثل التهريب الجمركي والتوظيف في الدولة) ومنها ما يُعطي مفعولاً على الأمد البعيد (التهرّب الضريبي).

بالتوازي مع هذه الخطوات، تظهر الحاجة بحسب مشروع الموازنة إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة بهدف تحقيق الهدف المنشود أي لجم العجز.

في الختام، يجب التنبّه الى أنّ المرحلة القادمة هي مرحلة خطرة ماليًا على لبنان، وقد تؤدّي إلى نتائج غير محمودة إذا تمّ التأخّر في إقرار موازنة للعام 2019 تحمل إجراءات تصحيحية حقيقية.

مؤشر

بنك بيبلوس يعلن عن تعاونه مع شركة Carpolo

أطلق بنك بيبلوس خدمة مشاركة السيارات Carpooling، وهي خدمة مخصصة لموظفيه يقوم بها بالتعاون مع شركة Carpolo عبر التطبيق الخاص على الهاتف الخلوي الذي يتيح مشاركة السيارات بين موظفيه.

وإنّ بنك بيبلوس، من خلال اعتماده طريقة نقل مستدامة لموظفيه من وإلى العمل، يحافظ على سمعته المميزة والتزامه بالحلول الاجتماعية والبيئية الفعّالة والمبتكرة. وسيمكّنه تعاونه مع Carpolo من المساهمة في الحدّ من ازدحام السير في لبنان من خلال تقليل عدد المركبات، إضافة إلى خفض مستوى التلوث بفضل تدنّي معدل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

وعلى أثر دعوة المصرف موظفيه إلى الانضمام لمجموعة بنك بيبلوس على تطبيق Carpolo، قام مئات الموظفين بنشر وجهات تنقّلهم المتكررة عليه وتشارك الرحلات اليومية. ويعمل التطبيق المتوافر على App Store وGoogle Play كمحرك بحث يربط السائقين والركاب من بنك بيبلوس بعضهم ببعض، فيتمكنوا من مشاركة الرحلة نفسها وبالتالي استخدام المقاعد الشاغرة في سياراتهم بطريقة فعالة. فيتمكن الركاب من اختيار السائقين المتوافرين من بين زملائهم في المصرف الذين يريدون الركوب معهم، ومن تحديد نقطة الالتقاء قبل بدء الرحلة. والجدير بالذكر أنّ مشاركة الرحلة نفسها ستتيح للسائقين والركاب على حدّ سواء الاستفادة من جمع نقاط الولاء أو الأميال، واستبدالها بمجموعة واسعة من الهدايا السخية.

مجلس جديد لنقابة تجار الخلوي

عقدت نقابة تجار الخلوي وشركات الاتصالات جمعية عمومية، وانتخبت مجلساً جديداً تشكّل بعد توزيع المهام كالآتي: علي خليل فتوني رئيساً، سعد الدين محمد العجوز نائباً للرئيس، سامر حسن ياسين أميناً للسر، توفيق عدنان كوسا أميناً للصندوق، ناصر محمد عدنان مولوي محاسباً، علي محمود مطر مستشاراً، بيرج جوزف دير خازاريان للعلاقات العامة ومازن الشيخ محمد شمس عضواً مستشاراً.

وأشار فتوني بعد انتخابه «الى انّ من أولويات المجلس الجديد النهوض بالنقابة، والدفاع عن حقوق التجار والشركات الاعضاء التي تأكلت نتيجة الحسومات والمضاربات غير المشروعة من جهة والضرائب المفروضة على المبيعات والقطاع برمّته».

فعاليات مؤتمر التلوث الكهرومغناطيسي

تواصلت فعاليات المؤتمر العلمي عن «التلوث الكهرومغناطيسي وأثره على صحة المجتمعات»، في نقابة المهندسين في طرابلس، برعاية الرئيس سعد الحريري ممثلاً بديما جمالي التي ترأست المحور الأول «التلوث الكهرومغناطيسي من المنظور الصحي»، وطرحت سلسلة أسئلة.

حاضر في الجلسة كل من المحاضر في الجامعة الأميركية في بيروت المتخصص في طب الصحة المجتمعية البروفسور سليم اديب عن الاحصائيات التي تربط بين الإشعاعات الصادرة عن شبكات التوتر العالي وأجهزة الإتصالات الخلوية والأمراض المختلفة، وأكّد وجود علاقة رصدتها التقارير الطبية في المستشفيات وتقارير منظمة الصحة العالمية.

وأوردت ممثلة منظمة الصحة العالمية نهال الحمصي شرحاً عن العلاقة بين الموجات الكهرومغناطيسية والصحة استناداً للتقارير الصادرة عن المنظمة، وعرضت لمخاطر شبكات التوتر العالي والمدى المطلوب لبُعد هذه الشبكات عن المناطق الآهلة بالسكان.